

مدير هيئة الإشراف على التأمين على الوطن: سيشجع المصارف على الإقراض ووضخ الأموال في الأسواق

تأمين القروض .. التقدم بحذر



عبد الهادي شباط

أكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافع محمد أمين القروض المصرفية، واصفاً ذلك بأنه أحد أهم أنواع تأمين الائتمان، وأنه يسهم بشكل كبير ومهم في تشجيع التمويل المصرفي للشوارع الاستثمارية بجمع أحجامها وقنواتها، حيث تمثل وثيقة التأمين ضماناً جيداً للمصرف في حصول ديونه، وهذا الأمر يسهم بشكل مباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. محمد أوضح أنه يتيح لشركة التأمين (المؤمن) بناء على طلب المدين (المقترض) المؤمن له) إصدار وثيقة تأمين لمصلحة الدائن (المصرف أو مؤسسة التمويل) بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد الدين (ما يتبقى من القرض وفوائده) في حال توقف المدين عن سداد هذا القرض (يفعل) التعثر الناتج عن افلاس، أو أخطر أخرى (مغطاة)، وذلك مقابل قسط التأمين المسدد في بداية فترة التأمين أو حسب الاتفاق، معتبراً أن ذلك يشكل عاملاً مساعداً في تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال تعزيز وتوجيه تأمين الائتمان نحو مرغوب فيها في المرحلة الحالية، وبين أن هناك أهمية كبيرة جداً في تفعيل التأمين الصغير والإرتباط الكبير بين التمويل الصغير ووجود التأمين الصغير، وخاصة تأمين القروض الصغيرة، معتبراً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الطريق الأنسب للتنويع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، ومثال ذلك في حال رغبة السلطات النقدية في ضخ المزيد من النقود في السوق من دون

الاضطرار لتحريك أسعار الفائدة، إذ إن وجود تأمين القروض وفعاليتها سيشجع المصارف على الإقراض وضخ الأموال في الأسواق وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المتداولة في مجالات الاقتصاد الحقيقي، والاستفادة من مزاي هذا الأمر في تنشيط الاقتصاد، دون الاضطرار لاستخدام أدوات نقدية أخرى قد يكون لها آثار غير مرغوب فيها في المرحلة الحالية، وبتنوع تأمين القروض الخارجية في حماية القطاع المصرفي من خلال عمليات إعادة التأمين التي تجريها شركات التأمين لعقود تأمين الائتمان، لدى شركات إعادة التأمين الخارجية، وبالتالي عند وقوع الخطر وتعثر المقترض فإن معيد التأمين الخارجي سوف يسد حصته من القرض المؤمن عليه، وهو ما يمثل مساهمة خارجية (والبالغ الأجنبي) في حماية

المصرف في التامين في استقرار النظام المصرفي في أثناء الأزمات المحلية والعالمية، من خلال حماية المصارف من التعثر والإفلاس، لأن المصارف ستضمن التدفقات النقدية المتوقعة بغض النظر عن الظروف السائدة، وتأثير الأزمات على المستوى الخاص والعامة، لجهة حماية أموال المومعين من خلال حمايته لسببولة المصارف ومستحققاتها من المدينين، أو عبر تحقيقه مساهمة خارجية في حماية القطاع المصرفي من خلال عمليات إعادة التأمين التي تجريها شركات التأمين لعقود تأمين القروض من أسس العمل التأميني، علمياً وعملياً، فإن ذلك يضمن نجاحها في تحقيق أهدافها، وهو ما تسعى إليه جميعاً نظراً لأهمية ما رسم لها من تلك الأهداف، وأن هناك تواصلاً دائماً مع مؤسسة تأمين القروض، وأنها على استعداد لتقديم كل ما يساعد على تحقيق تلك الأهداف.

التوسع في هذا النوع من التأمين، بين أن هذا التوجه يتم العمل عليه ولكن بحذر ومع اتباع الأسس الاكتتابية بالتأمين، حيث يجب أن تكون الدراسة لطرح هذا التأمين، دراسة دقيقة تعتمد على بيانات إحصائية تاريخية لعدد المقترضين ونسب التعثر والمبالغ، حيث يصنف هذا المنتج التأميني من التأمينات الخطرة على شركات التأمين، ولكن مع الدراسة الدقيقة للموضوع هو منتج تأميني مهم جداً يختلف الأطراف والاقتصاد بشكل عام، وقال: لا نعتقد أنه يمثل خطورة على الشركات أو المؤسسة، ضمن التوجهات الحالية للقروض الصغيرة جداً وذوي الدخل المحدود. ولفت إلى الطموح بأن يمتد هذا المنتج في مرحلة قريبة إلى القروض الصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى تمويل المشروعات والمولدة للدخل، أي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي نعتقد أنها أساس لتطور جوهري في الاقتصاد، ومواجهة الضغوط والعقوبات الاقتصادية الظالمة. ورداً على سؤال لـ «الوطن»، بوجود دراسة سابقة نشرت له منذ عامين، اعتقد فيها أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض، بألية جوهري في الاقتصاد، ومواجهة الضغوط والعقوبات الاقتصادية الظالمة. وأضاف: إن تأمين القروض، وإن كان قد تغير رأيه حتى مليوني ليرة، وذلك من قبل شركات تأمين خاصة، وقال: دائماً كنا مشجعين على ذلك، كما بدأ النقاش بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وكل من مصرف القروض الأصغر، للقرض الشخصية المومعين من خلال حمايته لسببولة المصارف ومستحققاتها من المدينين، أو عبر تحقيقه مساهمة خارجية في حماية القطاع المصرفي من خلال عمليات إعادة التأمين التي تجريها شركات التأمين لعقود تأمين القروض من أسس العمل التأميني، علمياً وعملياً، فإن ذلك يضمن نجاحها في تحقيق أهدافها، وهو ما تسعى إليه جميعاً نظراً لأهمية ما رسم لها من تلك الأهداف، وأن هناك تواصلاً دائماً مع مؤسسة تأمين القروض، وأنها على استعداد لتقديم كل ما يساعد على تحقيق تلك الأهداف.

نظام جديد لتوزيع الخبز في دمشق وريفها بداية شباط

سالم لـ «الوطن»: أتوقع أن ينخفض الازدحام بـ ٦٠ بالمئة على الأفران



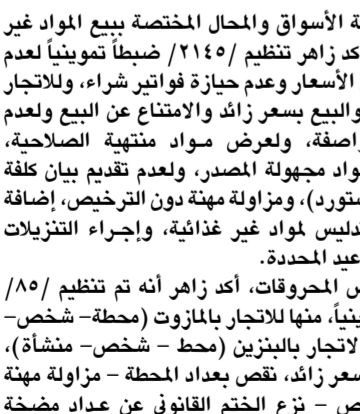
رامز محفوظ

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أن الازدحام على الأفران في دمشق وريفها يجب أن ينخفض بنسبة لا تقل عن ٦٠ بالمئة عقب البدء بتطبيق النظام الجديد الذي سيتم اعتماده لتوزيع الخبز في محافظتي دمشق وريفها بدءاً من الأول من شهر شباط القادم. وفي تصريح لـ «الوطن» بين سالم أن الازدحام على الأفران بشكل عام سيبه قلة نقاط البيع، موضحاً أن الأفران في دمشق والقريبة من ريف دمشق مثل أفران المزة والزاهرة تشهد ازدحاماً لأن الكثير من الناس القاطنين في الريف يأتون ليشتروا الخبز من هذه الأفران إضافة لسكان المدينة الموجودين بالقرب من الفرن. وأكد ضرورة زيادة عدد المعتمدين بشكل كبير، موضحاً أن عدد المعتمدين العاملين حالياً في دمشق وريفها قليل ولا يغطي لها الخبز، مشيراً إلى أن أصحاب البقاليات لم يتقدموا سابقاً بطلبات من أجل أن يصحوا معتمداً باعتبار أن المعتمد يجب أن يؤمن وسيلة نقل الخبز ولن يربحوا في حال قاموا بتأمين وسيلة لنقل الخبز. وأضاف: لذا نقوم حالياً بالتواصل مع ناقلين للخبز بسيارات مغلقة ومجهزة برفوف وما دام أصبح هناك ناقل للخبز فكل يعود المعتمد مسؤولاً عن جودة الخبز ثابت، مشيراً إلى أنه بعد البدء باعتماد النظام الجديد بداية شباط سيكون جميع المعتمدين بقاليات وسوبر ماركات صغيرة حصراً وليس مولات، مبيناً أن دمشق وريفها بحاجة لألغي معتمد على الأقل. وأوضح أنه تم ربط موضوع توزيع الخبز على الخريطة وحسب عدد تحقيق تلك الأهداف.

البنية وعدد السكان في حي ما أو شارع سيتم تحديد عدد البقاليات التي سيوزع بها الخبز، مشيراً إلى أن أصحاب البقاليات لم يتقدموا سابقاً بطلبات من أجل أن يصحوا معتمداً باعتبار أن المعتمد يجب أن يؤمن وسيلة نقل الخبز ولن يربحوا في حال قاموا بتأمين وسيلة لنقل الخبز. وأضاف: لذا نقوم حالياً بالتواصل مع ناقلين للخبز بسيارات مغلقة ومجهزة برفوف وما دام أصبح هناك ناقل للخبز فكل يعود المعتمد مسؤولاً عن جودة الخبز ثابت، مشيراً إلى أنه بعد البدء باعتماد النظام الجديد بداية شباط سيكون جميع المعتمدين بقاليات وسوبر ماركات صغيرة حصراً وليس مولات، مبيناً أن دمشق وريفها بحاجة لألغي معتمد على الأقل. وأوضح أنه تم ربط موضوع توزيع الخبز على الخريطة وحسب عدد تحقيق تلك الأهداف.

ولفت إلى أن سعر مبيع الربطة التي ستباع الخبز وصاحب البقالية أي المعتمد وقال: بذلك تكون ما ظلمنا أحداً ولم نرفع سعر الخبز للمواطن، مشيراً إلى أن السعر المحدد لبيع ربطة الخبز من المعتمد هو ٢٥٠ ليرة وهذا السعر يعتبر منطقياً. وعن حصص المواطن من الخبز الذي يباع بالبيع على الطرق بمصادرة البطاقات الإلكترونية التي لديه وحرمان أصحابها من حصصهم ببطاقتهم للبياع من مخصصاتهم من دون أن يتم اعتقاله، موضحاً أنه قانونياً لا يمكن ملاحقة شخص قاصر ومحاسبته على سبيل المثال. وبخصوص موعد البدء بالتوطين قال: ونستطيع تطبيقه في التوقيت نفسه ومع البدء بتطبيق التوطين عند البدء بتطبيق ليرة عن كل ربطة للنقل والربح وعقب اليومية من الخبز المدوم.

المخالفات في اللاذقية معظمها يتعلق بالخبز وعدم الإعلان عن الأسعار و٨٠ مخالفة لمعتمدي الغاز



اللاذقية - عيسى سمير محمود

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر أنه خلال عام ٢٠٢١ تم تنظيم ٥٥٨١ ضبطاً تموينياً، وإغلاق ٧٤٧ عقابية مخالفة، وإحالة ١٨٤ مخالفاً موجوداً إلى القضاء المخض. وأشار زاهر إلى مصادرة ٧٨٦٤٣ كيلو غراماً من الدقيق التمويني ١٩٥٨٧ ليطراً من مادة المازوت و١٧٧١ ليطراً من البنزين و٩٤ أسطوانة غاز خلال العام المنصرم. وفي مجال المخازن، أشار زاهر إلى تنظيم ٧٦١ ضبطاً تموينياً بمخالفات متنوعة، منها نقص وزن ربط الخبز- إنتاج خبز سيئ الصنع- تهريب الدقيق التمويني- الاتجار بالخبز التمويني- الامتناع عن البيع (مخازن ومعتمدين)- بيع الخبز من دون أكياس- عدم التقيد بمواعيد العمل- عدم مسك سجل بحركة الدقيق التمويني- بيع الخبز بالجملة- دقيق مجهول المصدر- نقل خبز التموين بطريقة سيئة- الاتجار بالمقح بالخبز السوري الطري- الاتجار بالخبز العلفي- عدم حيازة ضبوط تموينية في مجال بيع الأسماك بالمخالفات التالية، وفي مجال بيع الخبز بمخالفات عدة، كعدم الإعلان عن البيع بسعر زائد- عدم حيازة فواتير شراء- جمع نوعين من الخبز في مجال بيع الخبز والفواكه، أشار إلى تسجيل ٣٤١ ضبطاً تموينياً بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار- عدم حيازة فواتير شراء- عدم مسك سجل بحركة المبيعات

و عن عمليات بيع البيض، أشار زاهر إلى تم تنظيم ٢٧٧ ضبطاً تموينياً بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير شراء والبيع بسعر زائد، مؤكداً تنظيم ٨ ضبوط تموينية في مجال بيع الأسماك بالمخالفات التالية، وفي مجال بيع الخبز بمخالفات عدة، كعدم الإعلان عن البيع بسعر زائد- عدم وجود مواصفة- مواد مجهولة المصدر- عدم مسك سجل بحركة المبيعات، وفي مجال بيع الخضار والفواكه، أشار إلى تسجيل ٣٤١ ضبطاً تموينياً بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار- عدم حيازة فواتير شراء- عدم مسك سجل بحركة المبيعات

و عن مراقبة الأسواق والمحال المختصة ببيع المواد غير الغذائية، أكد زاهر تنظيم ٢١٤٥/ ضبطاً تموينياً لعدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير شراء، وللاتجار بالاسمنت والبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع وعدم وجود مواصفة، ولعرض مواد منتهية الصلاحية، ولحيازة مواد مجهولة المصدر، ولعدم تقديم بيان كلفة (منتج- مستورد)، ومزاولة مهنة دون الترخيص، إضافة للغش والتليس لمواد غير غذائية، وإجراء التفتيشات خارج المواعيد المحددة. وفيما يخص المحروقات، أكد زاهر أنه تم تنظيم ٨٥/ ضبطاً تموينياً، منها لاتجار بالمازوت (مطبخة- شخص- منشأة) والاتجار بالبنزين (مطبخة- شخص- منشأة)، ولتقاضي سعر زائد، نقص بعداد المحطة - مزاولة مهنة دون ترخيص - نزع الختم القانوني عن عداد مضخة البنزين- الاتلاع بالخبث القانوني لمضخة المازوت. وأضاف إنه تم تنظيم ٨٥/ ضبطاً تموينياً في مجال بيع الغاز بمخالفات التالية: عدم الإعلان عن الأسعار - الاتجار بالغاز المنزلي والصناعي - استخدام الغاز لغير الغاية المخصصة لها- تقاضي سعر زائد- الامتناع عن البيع- بيع الغاز خارج نطاق الاعتماد. وتذكر أنه خلال العام الماضي، تم تنظيم ٣٢٩/ ضبطاً تموينياً بمخالفة عدم الإعلان عن أسعار بدل خدمات وتقاضي أجور نقل وبيع خدمات مختلفة، مؤكداً الاستمرار بمراقبة ومتابعة عمل جميع الفعاليات.

الذهب ينهي عام ٢٠٢١ بارتفاع ١٥ بالمئة جزماتي لـ «الوطن»: انخفاض شديد بمبيعات ذهب الادخار



علي محمود سليمان

سجلت أسعار الذهب في سورية خلال العام الماضي ٢٠٢١ ارتفاعاً بالأسعار بنسب متفاوتة مع تقلبات في الأسعار على مدار العام ما بين ارتفاع وانخفاض متناثر بالدرجة الأولى بتغيرات سعر الأونصة الذهبية العالمية، مقابل شبه استقرار لسعر الصرف المحلي الذي يدخل أيضاً في آلية احتساب سعر غرام الذهب محلياً. وفي حديثه لـ «الوطن»، أوضح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن العام الماضي شهد مبيعات جيدة خلال الشهرين السابع والثامن وحتى بداية الشهر التاسع حيث تعثر هذه الأشهر موسماً بالنسبة للصاغة، وفيها يكون موسم الحصاد في المنطقة الشرقية ويقوم الفلاحون فيه بتحويل أثمان محاصيلهم إلى مدخرات ذهبية، كما أن هذه الأشهر تشهد حركة قادمة إلى سورية من المغتربين الذين يوزرون ألبائهم ويزداد فيها المبيعات، في حين شهدت باقي أشهر العام الماضي تقلبات في المبيعات بين منخفضة ومتوسطة.

ولفت جزماتي إلى أن مبيعات ذهب الادخار من ليرات والوحدات ذهبية كانت منخفضة بشكل كبير وذلك لأن الناس أحمقوا عن تحويل أموالهم إلى ذهب ادخار واجهوا لتسجيل أموالهم في الاستثمارات أو لتأمين الاحتياجات المعيشية إضافة إلى شراء ذهب الحلبي والمصاغ، في حين كان قيام الناس ببيع ما يملكون من ذهب منخفضاً بشكل واضح عن الأعوام السابقة ولم تبلغ نسبة المبيع إلى الشراء أكثر من ١٠ بالمئة. وبالحديث عن الأرقام فإن سعر غرام الذهب عيار ٢١/ سجل سعراً في بداية العام الماضي بـ ١٤٨ ألف ليرة سورية ليختتم العام بسعر ١٧٦ ألف ليرة سورية أي بزيادة بلغت ١٥ بالمئة، فيما بيع غرام الذهب عيار ١٨/ العام الماضي بسعر ١٢٦ ألف ليرة سورية ليطني العام بسعر ١٥٠ ألف ليرة سورية بنسبة زيادة تصل

إلى ١٦ بالمئة. وبالنسبة لليرة الذهبية السورية وهي عيار ٢١/ فقد سجلت سعراً بداية العام بـ ٢٠٠ ألف ليرة سورية ليصل سعرها في نهاية العام إلى مليون و٤٥٠ ألف ليرة سورية، أي بنسبة ارتفاع ١٧ بالمئة، وقد كان غرام الذهب عيار ٢١/ قد سجل أعلى سعر له خلال العام الماضي حين وصل إلى ٢٣٠ ألف ليرة سورية. في سياق آخر بين جزماتي أن العام الماضي تم فيه انتساب ٣٥ صاعفاً جديداً إلى جمعية الصاغة مع